****

.......................................................................

**نداء من أجل إعداد مؤلف جماعي تحت عنوان:**

**"الانعكاسات المحتملة للجهوية المتقدمة على إدارة الدولة على المستويين المركزي واللاممركز"**

***آخر أجل للتوصل بمقترحات المواضع والملخصات المرفقة****:28 فبراير2016.*

.......................................................................

المرصد المغربي للإدارة العمومية ،1 شارع النصر،المدرسة الوطنية للإدارة

يعتزم المرصد المغربي للإدارة العمومية إصدار مؤلف جماعي تحت عنوان **" الانعكاسات المحتملة للجهوية المتقدمة على إدارة الدولة في بعديها المركزي و اللاممركز"**. ويهدف هذا النداء إلى استثارة اهتمام الأساتذة الباحثين والخبراء والأطر القيادية الإدارية العليا المهتمة بالموضوع والطلبة الباحثين الشباب للمشاركة المكثفة في هذا العمل العلمي، وذلك لاستجلاء كافة أوجه التأثيرات والانعكاسات المحتملة للجهوية المتقدمة على الإدارة المغربية.

كما يهدف هذا النداء إلى تحديد موضوع المؤلف والتأطير النظري للإشكالية المحورية التي يتناوله وبيان مختلف المحاور التي يمكن دراستها، فضلا عن تقديم معلومات عن مسلسل تقييم المساهمات المقترحة وبيانا عن الأفق الزمني المحدد لإعدادها.

**1 . موضوع المؤلف :**

بادي ذي بدء، تجدر الاشارة إلى أن المؤلف المقترح لا ينصب على الجهوية المتقدمة، بل على الإدارة المركزية في علاقتها بالجهوية المتقدمة أو بالأحرى، **إن المؤلف يركز على الانعكاسات/التغييرات المحتملة التي يتوقع أوينبغي أن تشهدها الإدارة المركزية نتيجة للإصلاح المؤسساتي الذي دخلته البلاد بفعل الجهوية المتقدمة.**

ولذالك، فإن المساهمات التي ستتناول الجهوية في أبعادها المختلفة سيتم استبعادها لأن الإشكالية المقترحة للدراسة والتحليل إنما تتعلق بالإصلاحات التي تتعلق بإدارة الدولة المركزية و اللاممركزة في علاقتهما بالجهوية.

**2 . الخلفية النظرية :**

من المؤكد أن الجهوية التي اعتمدتها بلادنا ، كما جاء في الخطاب الملكي **ل 3 يناير 2010 ،** بمناسبة تنصيب اللجنة الاستشارية الجهوية، ليست **"مجرد إجراء تقني أو إداري، بل هي توجه حاسم لتطوير وتحديث هياكل الدولة والنهوض بالتنمية المندمجة"** ولأنها كذلك، فالجهوية المتقدمة فرصة حقيقية لتحقيق تقدم ملموس في مجال إصلاح الدولة والقيام بإصلاحات مؤسساتية عميقة على صعيد الإدارات العمومية. وبعبارات أخرى بما أن الجهوية، التي تندرج في سياق أوسع من مجرد اللامركزية الترابية، لها علاقة مباشرة بإصلاح الدولة، فان تنظيم البلاد على أسس جهوية، لا بد أن يخلف انعكاسات مباشرة ومؤكدة على البنيات الإدارية المركزية، ذلك أنه من غير المعقول أن تدخل البلاد في إصلاح هيكلي ترابي، من حجم وقيمة التنظيم الجهوي، دون أن يكون لذلك أدنى تأثير على الجهاز الإداري المركزي، سيما وأن التفكير في الحل الجهوي، مبعثه، علاوة على الاستجابة للخصوصيات المحلية وإشراك الساكنة المحلية في تدبير شؤونها العامة، الرغبة في تقليص دور الدولة وتخفيض الحجم والمكانة التي تتمتع بها الإدارة المركزية لفائدة المؤسسات الجهوية الجديدة. فالجهوية المتقدمة لا ينبغي أن تكون مجرد إجراء عادي يضاف إلى اللامركزية الترابية، بل من الممكن أن تتحول إلى أداة تغيير حقيقي ليس على المستوى الجهوي فحسب، ولكن على المستوى المركزي أيضا.

**3 . محاور للتفكير والبحث :**

هناك عدة محاور لمقاربة الموضوع، وسيكون من غير الموضوعي أن ندعي إمكانية حصرها بشكل تام وكلي، ولذلك فالمحاور الأربعة التي نوردها هنا هي **على سبيل الإسهام في توضيح المسارات التي يرغب المرصد المغربي للإدارة العمومية، أن ينخرط فيه الراغبون في المساهمة بمقالاتهم المركزة في سبر غور الإشكالية المطروحة على بساط التحليل والتفكير** :

**المحور الأول** **:** يتعلق بالانعكاسات التي ستطال/او ينبغي أن تطال لامحالة حجم الإدارات العمومية، ومن تم حجم الدولة، كنتيجة لمسلسل نقل الاختصاصات لفائدة الجهات والذي ستكون له، ولا شك تأثيرات على الهياكل الإدارية للوزارات في اتجاه التقليص والتجميع، سواء أفقيا أو عموديا، ويتصل بهذا المحور كل الجوانب المرتبطة بسير المصالح المركزية، وتعاملها مع بعضها البعض ( تنسيق العمل الوزاري الأفقي) ومسلسل إعداد القرار واتخاذه إلخ.

**المحور الثاني** **:** يتناول بالدراسة الانعكاسات التي من المحتمل أيضا أن تطال منظومة تدبير الموارد البشرية سواء في علاقة الوزارات المركزية مع الجهات أو في علاقتها مع مصالحها اللاممركزة أو في علاقتها فيما بينها (إعادة الانتشار القطاعي والترابي مثلا أو سياسة التوظيف، والتكوين المستمر ومساطر التدبير إلخ).

**المحور الثالث** **:** له علاقة بتنظيم الدولة على المستوى الجهوي، أو ما يصطلح على تسميته بالدولة الترابية أو بمنظومة المصالح اللاممركزة التي تجد نفسها اليوم في مواجهة شركاء جهويين يتمتعون بشرعية سياسية وبصلاحيات قانونية وبإمكانيات مالية أكبر وأهم مما كانت عليه بالأمس. كيف ستواجه الدولة متطلبات الجهوية المتقدمة على المستوى الجهوي؟ ألم يحن الوقت بعد لجعل المصالح اللاممركزة للدولة في قلب سياسة تحديث الدولة وعصرنة الإدارة العمومية ؟

**المحور الرابع** **:** له علاقة بالانعكاسات المحتملة على التسيير المالي ومساطر تدبير النفقات العمومية، لاسيما ما يتعلق منها بنفقات الاستثمار ذات العلاقة بالسياسات العمومية القطاعية التي ستظل بيد الدولة، وتلك التي سيتم تفويض تدبيرها للمصالح اللاممركزة. كما يندرج في هذا المحور القضايا ذات الارتباط بنمط أوبمسطرة إعداد الميزانية التي يلزم إعادة النظر فيها وبآليات المراقبة والتتبع التي يتعين تطويرها وجعلها أكثر فعالية لمواكبة فعالة و ايجابية للجهوية المتقدمة ...

**4. اجراءات وقواعد تقييم وقبول المقالات المقترحة**

يلتمس من الباحثين الراغبين في المشاركة بأبحاثهم في هذا المؤلف احترام ومراعاة القواعد والإجراءات التالية، وهي إجراءات يتوخى منها إصدار مؤلف ذي قيمة علمية مؤكدة، يقدم إضافة نوعية حقيقية في مجال العلوم الإدارية في بلادنا.

1. أن يكون الموضوع المقترح للدراسة له علاقة بالإشكالية الرئيسية للمؤلف - إدارة الدولة في بعديها المركزي واللاممركز ؛
2. أن يكون موضوع المقال المقترح مرفقا بنص مقتضب من صفحة واحدة على أقصى تقدير لتقديم شروحات إضافية حول الإشكالية المقترحة ، مع الإشارة إلى المقاربة المنهجية التي سيتم اعتمادها ؛
3. أن يكون المقال في حدود 20 صفحة في أقصى تقديروأن لايقل عن 14 صفحة (بما فيها المراجع) وأن يكون إما باللغة العربية أو الفرنسية ؛ (تشمل الصفحة الأولى :عنوان المقال المقترح والاسم الكامل للباحث وعنوان البريد الإلكتروني ورقم الهاتف و الفاكس؛ الصفحة الثانية تشمل عنوان البحث والملخص فقط)
4. **الالتزام بالجدول الزمني التالي:**

* **28 فبراير** كآخر أجل للتوصل بمقترحات المواضع والملخصات المرفقة بها ؛
* **15 مارس** آخر أجل للرد على الباحثين بخصوص مقترحاتهم ؛
* **30 ماي** آخر أجل للتوصل بالمقالات كاملة.

1. **اجراءات وقواعد إرسال البحوث المقدمة**

المرجو إرسال مقترحات المواضع والملخصات عبر البريد الإلكتروني إلى العنوان التالي: [dr.b.baddag@gmail.com](mailto:dr.b.baddag@gmail.com)

هذا وسيحدث المرصد لهذه الغاية لجنة علمية مستقلة لتقييم المقالات مهمتها قراءة النصوص المقترحة وإجازتها، كما سيحاول المرصد تنظيم لقاءين علميين يخصص الأول بتقديم شروحات ضافية حول أهداف المؤلف ومنهجية الإعداد أما الثاني فسيخصص لتمكين المشاركين بتقديم أطروحات مقالاتهم وعرضها للمناقشة بغرض إغنائها.

المرصد المغربي للإدارة العمومية (فاتح فبراير2016)